مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

حكم لفظة "قال" في سند الحديث

للشيخ: مُحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي

(١١٧٢ - ١٢٢٧ هـ = ١٧٥٨ - ١٨١٢ م)

د. عبد الله بن راشد الشبرمي
أستاذ السنة وعلومها المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم

ملخص البحث:

هذا البحث حول مسألة علمية تتعلق بمصطلح الحديث، تذكر عند المحدثين في باب صفة رواية الحديث، حيث جرت العادة بحَذْفِ (قَالَ)، وَنَحْوِهِ، فِيمَا بَيْنَ رِجَالِ الْإِسْنَادِ خَطًّا، وإشكالية عدم النطق بها حَالَةَ الْقِرَاءَةِ لَفْظًا، هل يلزم القارئ لإسناد الحديث أن يصرح بذكر "قال" قبل كل صيغة تمر به من صيغ التحديث: "حدثنا"، ونحوها، أو أن ذلك ليس بلازم؟ وذكر أول من ناقشها من علماء الحديث، مثل ابن الصلاح وغيره والمسائل المترتبة عليها عندهم، والكلام على صحة السماع لمن يسقط لفظة: "قال" في الإسناد، وذكر القول الراجح الذي تعضده الأدلة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

د. عبد الله بن راشد الشبرمي

مقدمة

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ باللهِ من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحمدًا عبده ورسوله.

(ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ) [آل عمران: ١٠٢].

(ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ) [النساء:١].

(ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ) [الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد: فإن لمباحثة مسائل علوم الحديث مهما كانت فرعية، أثرًا إيجابيًا على طالب العلم أولًا، كما أن جعل مسائله الدقيقة هدفا للدراسة والنقاش، من الأمور النافعة المطلوبة في البحث العلمي، سواء كان ذلك نقاشًا مجردًا لتلك المسائل، أو كان بحثًا عن مخطوطات أهل العلم السابقة، واستخراجها، وخدمتها، وتحقيقها، ودراستها، وإخراجها من ظلمات الحبس إلى نور النشر؛ كل ذلك من أهم المجالات العلمية التي يسعى إليها، وبذل الجهد في الفهارس والتفتيش عنها واختيارها وبحثها، من العمل الجليل الذي يربط الخلف بالسلف، ويحرك العلم إلى جريانه بين طلابه ومحبيه وقارئيه.

وقد كان لقراءة أصول كتب السنة ومسانيدها، والاهتمام بعرض مصادرها في الوقت المعاصر وروايتها وإجازة قارئيها، آثار طيبة محمودة، بارتباط طلاب العلم بمصادر التلقي، وسردها، والاطلاع على كنوزها، والغوص في دررها، وامتياح بحورها، واستخراج جواهرها.

ومما يثار في هذه الأثناء: ما يتكرر في عرض الأسانيد، وقراءتها من عدم كتابة المحدثين في كثير من الأسانيد لكلمة "قال" قبل كلمة التحديث، وما يترتب على ذلك من خلاف بين العلماء، وهي مشكلة بحثنا، التي يمكن أن تصاغ **حسب الآتي**:

س: هل يقال بوجوب قراءة "قال" قبل التحديث؛ رغم حذفها؟ أو لا يلزم القارئ بالنطق بها، بل الأمر على التخيير؟

س: هل يمكن الاستدلال على وجوب أو عدم وجوب إثبات قال قبل التحديث؟

س: من أول من تكلم في هذه المسألة؟

وهل يصح السماع على الوجهين؟

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

حكم لفظة "قال" في سند الحديث
للشيخ: مُحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي
(١١٧٢ - ١٢٢٧ هـ = ١٧٥٨ - ١٨١٢ م)

وقد وقفت على رسالة نافعة في هذه المسألة العلمية العملية، التي كثيرًا ما يثار فيها النقاش بين طلاب الحديث، قارئيه وسامعيه، وبعد إنعام النظر في عنوان الرسالة ومضمونها وجدت أن ما احتوته من علم جدير بالنشر، مشتمل على فوائد قيمة، مع شهرة مؤلفها، واستكتاب العلماء له في هذه المسألة.

ولهذه الأسباب استعنت بالله تعالى على خدمة هذه الرسالة والاستفادة والإفادة بما حوته من العلم، ونشره بين إخواني طلاب العلم.

ولم أقف -بحسب البحث، حسب اطلاعي المحدود- على كون هذه الرسالة نشرت من قبل.

أما ما تضمنته من علم فهو موجود في مصادر شتى في كتب علوم الحديث، وكتب اللسان واللغة العربية في مباحث متفرقة.

خطة البحث:

وقد قسمت عملي في هذه الرسالة إلى: مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وفهارس:

أما المقدمة، فذكرت فيها سبب البحث وأهميته، ومشكلته، والدراسات السابقة، وقد ذكرت جل ما تحتويه المقدمة دون التنصيص على عناوينها.

القسم الأول: دراسة مختصرة عن هذه الرسالة، وفيها خمسة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة المؤلف.

المبحث الثاني: توثيق اسم المؤلف، واسم الكتاب، ووصف النسخة الخطية.

المبحث الثالث: سبب تأليف الكتاب.

المبحث الرابع: موضوع الرسالة.

المبحث الخامس: أمثلة وشواهد لحذف القول.

القسم الثاني: تحقيق نص الرسالة. ثم الخاتمة، فالفهارس.

واللهَ أسأل أن يوفقنا لخير العلم وخير العمل، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح إنه سميع مجيب.

المبحث الأول: ترجمة المؤلف.

مؤلف هذه الرسالة، هو أبو عبد الله مُحمد الطيب بن عبد المجيد بن عبد السلام بن كيران. الفاسي دارًا ومنشأً.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

- **مولده ونشأته:**

ولد بفاس سنة ١١٧٢هـ/١٧٥٨م، من أسرة ابن كيران المشهورة بفاس، وكانت أسرته تقطن في عدوتي الأندلس والقرويين.

ترعرع ونشأ في أسرة اشتهرت بالعلم والصلاح، فقد كان والده من العلماء، وظهرت على الطيب بن كيران بوادر النبوغ منذ المراحل الأولى من حياته، وكان يتمتع بذاكرة قوية، وفي زمن يسير حصل علمًا كثيرًا، وكان هذا النبوغ المبكر في التحصيل والإدراك محل إجلال شيوخه، فكان يلقي دروسًا في الحديث والفقه والعربية يشهدها جمع غفير من الطلبة، وهو إذ ذاك في العشرين من عمره، فاستوجب حينذاك التصدير من أولي التحقيق والتحرير.

- **شيوخه**

أخذ الشيخ ابن كيران العلوم الشرعية واللغوية بفاس، فكان من جملة من أخذ عنهم:

أبو عبد الله مُحمد بن قاسم جسوس (ت ١١٨٢هـ).

أبو حفص عمر بن عبد الله بن يوسف بن العربي الفاسي الفهري (ت ١١٨٨هـ).

أبو الحسن زين العابدين المدعو زيان بن هاشم العراقي الحسيني (ت ١١٩٤هـ).

أبو عبد الله مُحمد بن الحسن بن مسعود البناني (ت ١١٩٤هـ).

أبو مُحمد عبد الكريم بن علي الزهني اليزغي (ت ١١٩٩هـ).

أبو عبد الله مُحمد التاودي بن الطالب بن علي بن سودة (ت ١٢٠٩هـ).

أبو مُحمد الفاسي عبد القادر بن أحمد بن العربي بن شقرون (ت ١٢١٩هـ).

أبو عبد الله مُحمد بن عبد السلام الناصر الدرعي (ت ١٢٣٩ هـ).

وقد أجازه جملة من العلماء في المغرب، ومصر وفي غيرها من البلدان.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

- **تلاميذه، من أبرزهم:**

السلطان المولى سليمان: أبو الربيع سليمان بن مُحمد بن عبد الله بن إسماعيل بن الشريف (ت ١٢٣٨هـ - ١٨٢٢م) وكانت بينهما علاقة جيدة.[1]

والشيخ أحمد بن عجيبة.

والشيخ حمدون بن الحاج.

والشيخ عبد القادر الكوهن.

وأبو عبد الله الزروالي.

وأبو عبد الله ابن منصور.

ومُحمد التهامي ابن الحاج مُحمد البوري.

ومُحمد بن الحسن أقصبي.

ومُحمد المدني الغربي.

ومُحمد بن عبد الرحمن الفلالي.

والعربي بن مُحمد الدمناتي. وغيرهم.

---

(1) هو أبو الربيع سليمان بن مُحمد بن عبد الله بن إسماعيل بن الشريف (ولد ٢٠ محرم ١١٨٠هـ/١٧٦٠م - وتوفي ١٣ ربيع الأول ١٢٣٨هـ/٢٨ نوفمبر ١٨٢٢م) كان سلطانًا مغربيًا من سلالة العلويين. وهو ابن السلطان مُحمد الثالث. حكم بين ١٧٩٧ - ١٨٢٢م.
وكان للسلطان المولى سليمان اطلاع واسع على الفقه الإسلامي ومصنفاته ودواوينه، وله فيه مساهمات مهمة، تأليفًا، ودراسة، وإفتاء، ومناظرة.
تأثر بدعوة الإمام المجدد مُحمد بن عبد الوهاب، بعد أن راسله سعود الكبير بن عبد العزيز سنة ١٢٢٦هـ، وحصلت مناظرات ومناقشات بين علماء نجد وعلماء المغرب في مكة في موسم الحج.
ولأجله كتب رسَالَته الْمَشْهُورَة الَّتِي تكلم فِيهَا على حَال صوفية ذلك الْوَقْت، وحذر فِيهَا من الْخُرُوج عَن السّنة والتغالي فِي الْبِدْعَة، وَبَين فِيهَا بعض آدَاب زِيَارَة الْأَوْلِيَاء، وحذر من تغالي الْعَوام فِي ذَلِك وَأَغْلظ فِيهَا، مُبَالغَة فِي النصح للْمُسلمين، وَمن كَلَامه فِيهَا مَا نَصه: تنبيه: من الغلو الْبعيد ابتهال أهل مراكش بِهَذِهِ الْكَلِمَة سَبْعَة رجال، فَهَل كَانَ لسبعة رجال شيعَة يطوفون عَلَيْهِم.. إِلَى أَن قَالَ: فعلينا أَن نقتدي بسبعة رجال وَلَا نتخذهم آلِهَة لِئَلَّا يؤول الْحَال فيهم إِلَى مَا آل إِلَيْهِ فِي يَغُوث ويعوق ونسرًا إِلَى آخر كَلَامه.. الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى (١٢٣/٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

- **مؤلفاته:**

للمترجم كتب متنوعة وهذه بعض أسماء مؤلفاته مما نسب إليه مخطوطًا، ذكرت رقمه من فهرس المخطوطات في خزانة التراث الذي أصدره مركز الملك فيصل، وذلك للرجوع إلى تفاصيله في المصدر المذكور، ومن أبرز تلك الكتب، والرسائل:

استعارات مختصرة من السعد، خزانة التراث – فهرس المخطوطات: الرقم التسلسلي: ٩٠٩٤٩.

استعارة ابن كيران. (رسالة في المجاز والاستعارة) خزانة التراث: الرقم التسلسلي: ٦٠٢٥٨، رقم الحفظ: ١٢٦٤١-٤.

اعتراض على الزمخشري في الكشاف، خزانة التراث – فهرس المخطوطات الرقم: ٨٤٤٥٤.

تأليف في لو الشرطية، خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٨٨٧٨٥.

تفسير قوله تعالى: "فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله"، خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ١٠٢٠٥٢.

تفسير قوله تعالى: "ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض"، خزانة التراث — فهرس مخطوطات، الرقم التسلسلي: ٨٤٥٢٥.

تقييد على البسملة والحمدلة، خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٨٤٥٣٠.

تقييد على تلخيص المفتاح. خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٦٠٢٦١.

تقييد في الاستثناء، خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٩١٠٤٥.

تقييد في الاستثناء، خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٩١٠٤٧.

تقييد في التفسير، خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٨٤٥٣٢.

تقييد في الحواس الخمس، خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٩١٩٣١.

تقييد في الفرق بين النسبة والحكم، خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٨٤٦٩٨.

تقييد في تفسير قوله تعالى: "إن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه"، خزانة التراث – مخطوطات الرقم التسلسلي: ٨٤٥٣٥.

تقييد في تفسير قوله تعالى: "وأني فضلتكم على العالمين"، خزانة التراث – مخطوطات الرقم: ٨٤٥٣٤.

تقييد في تفسير قوله تعالى: "ولكن ليطمئن قلبي"، خزانة التراث – مخطوطات الرقم: ٨٤٥٣٦.

تقييد وأجوبة في التفسير، خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٨٤٥٢٨.

تقييدات ابن كيران في الفلسفة. خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٦٠٢٦٠، مركز الملك فيصل رقم الحفظ: ١٢٦٤١-٥.

حاشية على أوضح المسالك خزانة التراث – الرقم التسلسلي: ٤٩١٥٤.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

حكم لفظة "قال" في سند الحديث
للشيخ: مُحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي
(١١٧٢ - ١٢٢٧ هـ = ١٧٥٨ - ١٨١٢ م)

رسالة في النحو، خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٩٧٦٠٨.
رسالة في الدفع عن جمهور مسلمي العصر وصمة الشرك. خزانة التراث – مخطوطات الرقم: ٤٩١٥٣.
شرح الخريدة، خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٨٤٧١٥.
شرح ألفية السير للإمام عبد الرحيم العراقي، خزانة التراث – مخطوطات الرقم التسلسلي: ٨٦٩٣٥.
شرح ألفية العراقي في السير. خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٦١١٦٢.
شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين. خزانة التراث – مخطوطات الرقم: ٤٨٥٧٨.
قصيدة في مدح مولانا سليمان، خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٨٩١٨٩.
لو الشرطية، خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٩١٢١٦.
متعلق الجار والمجرور في البسملة، خزانة التراث – الرقم التسلسلي: ٩٠١٠١.
منظومة في الخصال المكفرة لما تقدم وما تأخر من الذنوب، خزانة التراث – مخطوطات الرقم: ٨٧٥١١.
منظومة في المجاز والاستعارة، خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٤٩١٥٢.
منظومة في شعب الإيمان، خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٨٧٥١٦.
نظم شعب الإيمان، خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ١١٧٠٧٣.

- **وفاته:**

توفي غفر الله له: صبيحة يوم الجمعة السادس عشر من محرم عام ١٢٢٧هـ/١٨١٢م.[2]

(2) انظر: شجرة النور ص: ٣٧٦، سلوة الأنفاس ٣/٣، والاستقصا ١٤٩/٤، والموسوعة المغربية ٩٦/٢، والأعلام للزركلي (١٧٨/٦)، ومركز الدراسات القرآنية: الطيب بن كيران (ت ١٢٢٧هـ/١٨١٢م).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

المبحث الثاني: توثيق اسم المؤلف، واسم الكتاب، ووصف النسخة الخطية.

قد أثبت اسم المؤلف في أثناء هذه الرسالة في فاتحة المخطوط.

كما أن للرسالة نسختين خطيتين في مكتبة علال الفاسي، وقد أثبت فيهما كونهما للمؤلف المذكور، وأثبت اسم الرسالة كما سيأتي بعد قليل.

وقد ذكر وصفهما في الفهرس الموجز لمخطوطات علال الفاسي رقم: (٩٤١) ع ٣٨٩ كما يأتي:

اسم الكتاب: حكم لفظة قال في سند الحديث.

المؤلف: الطيب بن كيران المتوفى سنة ١٢٢٧ هـ.

أوله : حمدًا لمن رفع الذين أوتوا العلم درجات.

عدد الصفحات: ٧.

مقياسه: ٢١/١٦.

مسطرته: ٢٣.

في مجموع من صفحة: ٧٧-٨٤.

نوع الخط: مغربي لا بأس به.

نسخة ثانية:

عدد الصفحات: ٨.

في مجموع من صفحة: ١٧٧-١٨٤.

مقياسه: ١٨/٢٢.

مسطرته: ٢١.

الناسخ: عثمان بن محمد الحبابي الفاسي.

نوع الخط مغربي لا بأس به.[3]

(3) ينظر أيضًا: خزانة التراث – فهرس مخطوطات الرقم التسلسلي: ٩٠١٤٥. الخزانة العلمية الصبيحية، في سلا في المغرب. رقم الحفظ: ١٢/٨٧. الخزانة الحسنية المغرب/١٣٠٣/١١٠٠٦/١٢٠٨٠/١٢٢٨٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

حكم لفظة "قال" في سند الحديث
للشيخ: مُحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي
(١١٧٢ - ١٢٢٧ هـ = ١٧٥٨ - ١٨١٢ م)

وقد وردت إشارة من المؤلف إلى اسم الرسالة دون تنصيص، وإن كان ذلك أقرب إلى موضوعها: حيث يقول في مقدمة هذه الرسالة:

"قد ورد الأمر المطاع.. أن أجمع ما تيسر لي في الحال، **مما يتعلق بكلمة قال، الواقعة بين رجال سند الحديث ذكرًا وحذفًا**، فبادرت إلى امتثال ما أمرني وإن كانت رتبتي في هذا المضمار خلفًا، وبالله أستعين، فهو القوي المعين".

وقد اعتمدت على النسختين الأوليين، مع عدم الإشارة إلى الفروق التي لا تؤثر في المعنى. ويبدو أن النسختين نقلتا من نسخة واحدة. والله أعلم.

وقد فرغت من نسخها ثم مراجعتها وتصحيحها.

موثقًا لنصوصها، وللأقوال التي ينسبها المؤلف إلى العلماء، ومترجمًا لمن يخفى من الأعلام ولم يشتهر حسب اجتهادي، ومحررًا ما يحتاج إلى تحرير، وباذلًا جهد المقل.

ثم كتبت ما تيسر من التعليق على المواضع المحتاجة إلى ذلك؛ على سبيل الاختصار دون الإسهاب والتطويل.

واكتفيت بمناقشة المسألة في الدراسة، والله المستعان وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

المبحث الثالث: سبب تأليف الكتاب.

سبب تأليف هذا الكتاب أنه حصلت مناظرة ومناقشة أثناء قراءة بعض كتب السنة النبوية المسندة، في موضوع حذف "قال" أثناء الإسناد قبل التحديث، حيث قُررت المسألة في المجلس بناء على ما اشتهر في كتب المصطلح، وخالف في هذه المسألة بعض من حضر المجلس فنازعوا في وجوب النطق بقال، فاستكتب عدد من أهل العلم في هذه المسألة، ومنهم صاحب هذه الرسالة، كما يقول في مقدمة رسالته:

"قد ورد الأمر المطاع من.. أمير المؤمنين.. سليمان.. [4] أن أجمع ما تيسر لي في الحال، مما يتعلق بكلمة قال، الواقعة بين رجال سند الحديث ذكرًا وحذفًا، فبادرت إلى امتثال ما أمرني وإن كانت رتبتي في هذا المضمار خلفًا، وبالله أستعين، فهو القوي المعين".

(4) هو أبو الربيع سليمان بن مُحمد بن عبد الله بن إسماعيل بن الشريف (١١٨٠هـ - ١٢٣٨هـ)، سبقت ترجمته في تلاميذ المؤلف.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

المبحث الرابع: موضوع الرسالة.

هذه المسألة الحديثية، وهي التصريح بـ: "قال" قبل صيغ التحديث: هل يلزم القارئ لإسناد الحديث أن يصرح بذكر "قال" قبل كل صيغة تمر به من صيغ التحديث: "حدثنا"، ونحوها، رغم أنها حذفت خَطًّا للاختصار؟ أو أن ذلك ليس بلازم؟

ومن أول من أشهر هذه المسألة وتكلم عنها: ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، في مقدمته الشهيرة، بقوله: "جَرَتِ الْعَادَةُ بِحَذْفِ (قَالَ)، وَنَحْوِهِ، فِيمَا بَيْنَ رِجَالِ الْإِسْنَادِ خَطًّا، وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ حَالَةَ الْقِرَاءَةِ لَفْظًا.

وَمِمَّا قَدْ يُغْفَلُ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْإِسْنَادِ (قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ: أَخْبَرَكَ فُلَانٌ)، فَيَنْبَغِي لِلْقَارِئِ أَنْ يَقُولَ فِيهِ: (قِيلَ لَهُ: أَخْبَرَكَ فُلَانٌ)، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ (قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ)، فَهَذَا يَذْكُرُ فِيهِ (قَالَ)، فَيُقَالُ (قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ قَالَ: ثَنَا فُلَانٌ)، وَقَدْ جَاءَ هَذَا مُصَرَّحًا بِهِ خَطًّا هَكَذَا فِي بَعْضِ مَا رُوِّينَاهُ. وَإِذَا تَكَرَّرَتْ كَلِمَةُ (قَالَ) كَمَا فِي قَوْلِهِ فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ:

"حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَيَّانَ قَالَ: قَالَ عَامِرٌ الشَّعْبِيُّ"، حَذَفُوا إِحْدَاهُمَا فِي الْخَطِّ، وَعَلَى الْقَارِئِ أَنْ يَلْفِظَ بِهِمَا جَمِيعًا".(5)

وهذا ذكره البخاري في صحيحه: (٩٧): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ -هُوَ ابْنُ سَلاَمٍ-، حَدَّثَنَا المحَارِبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَيَّانَ، قَالَ: قَالَ عَامِرٌ الشَّعْبِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "ثَلاَثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالعَبْدُ المَمْلُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ، وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَةٌ فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا، وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ"، ثُمَّ قَالَ عَامِرٌ: أَعْطَيْنَاكَهَا بِغَيْرِ شَيْءٍ، قَدْ كَانَ يُرْكَبُ فِيمَا دُونَهَا إِلَى المَدِينَةِ.(6)

قال الحافظ ابن حجر: "قَوْلُهُ: قَالَ عَامِرٌ: أَيْ قَالَ صَالِحٌ قَالَ عَامِرٌ، وَعَادَتُهُمْ حَذْفُ قَالَ إِذَا تَكَرَّرَتْ خَطًّا لَا نُطْقًا، قَوْلُهُ عَنْ أَبِيهِ هُوَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ..".(7)

فنص ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) بأنه: "لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ حَالَةَ الْقِرَاءَةِ لَفْظًا" وأنه: "عَلَى الْقَارِئِ أَنْ يَلْفِظَ بِهِمَا جَمِيعًا" وأن عدم النطق بها "خطأ من فاعله" وهذا يدل على اشتراط النطق بقال قبل صيغ التحديث والإلزام به.

---

(5) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٢٧).

(6) والحديث أخرجه أيضًا مسلم (١٥٤) وغيره.

(7) فتح الباري لابن حجر (١/١٩٠). ويلاحظ اختلاف نص البخاري المطبوع عما ينقله ابن حجر؛ لأن شرح الحافظ على رواية أخرى.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

حكم لفظة "قال" في سند الحديث
للشيخ: مُحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي
(١١٧٢ - ١٢٢٧ هـ = ١٧٥٨ - ١٨١٢ م)

ولعل ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) هو أول من شهر هذه المسألة في كتابه المذكور، ولم يعرف الاشتراط أو الإلزام به عن أحد قبله من المحدثين.

كما تكلم أولئك الملزمون فيما يترتب على هذه المسألة مثل صحة سَماع من يسقط لفظة "قال"، فقد سئل ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) عن رجل يَقْرَأ الحَدِيث على الْمُحدث وَيَقُول فِي كل حَدِيث: وبالإسناد حَدثنَا فلَان عَن فلَان، وَلَا يَقُول: قَالَ حَدثنَا، فَهَل يَصح هَذَا السماع أم لَا؟

فأجَاب: "هذا خطأ من فَاعله، وَأما بطلَان السماع بِهِ، فَفِيهِ احْتِمَال، وَالْأَظْهَر: أَنه لا يبطل؛ من حَيْثُ إن حذف القَوْل اختصارًا مَعَ كَونه مُقَدرًا فِي كثير من كتاب الله تَعَالَى، وَغَيره."(8)

وتبع ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، النوويُّ (ت:٦٧٦هـ)، حيث قال: "جَرَتِ الْعَادَةُ بِحَذْفِ قَالَ وَنَحْوِهِ بَيْنَ رِجَالِ الْإِسْنَادِ خَطًّا، وَيَنْبَغِي لِلْقَارِئِ اللَّفْظُ بِهَا، وَإِذَا كَانَ فِيهِ: قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ، أَخْبَرَكَ فُلَانٌ أَوْ قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَانٌ، فَلْيَقُلِ الْقَارِئُ فِي الْأَوَّلِ قِيلَ لَهُ: أَخْبَرَكَ فُلَانٌ، وَفِي الثَّانِي قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ، وَإِذَا تَكَرَّرَ لَفْظُ قَالَ كَقَوْلِهِ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ، قَالَ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: فَإِنَّهُمْ يَحْذِفُونَ أَحَدَهُمَا خَطًّا؛ فَلْيَلْفِظْ بِهِمَا الْقَارِئُ. وَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ قَالَ فِي هَذَا كُلِّهِ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَالظَّاهِرُ صِحَّةُ السَّمَاعِ". (9)

مع ملاحظة الفرق بين عبارة ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) وعبارة النووي فإن ابن الصلاح قال عن بطلان السماع بترك قال: "وَالْأَظْهَر: أَنه لا يبطل" وعبر النووي عن ذلك بقوله: "وَالظَّاهِرُ صِحَّةُ السَّمَاعِ".

وجزم النووي بصِحَّة السَّمَاعِ، كما فِي مُقَدِّمَةِ (شَرْحِ مُسْلِمٍ) فَإِنَّهُ قَالَ: "فَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ لَفْظَ "قَالَ" فِي هَذَا كُلِّهِ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَالسَّمَاعُ صَحِيحٌ لِلْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ، وَيَكُونُ هَذَا مِنَ الْحَذْفِ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ."(10)

ويمكن أن يلاحظ في كلام ابن الصلاح التنافر بين طرفي كلامه فإنه عبر بأن ترك النطق بـ"قال" المحذوفة "خطأ من فَاعله" ثم إرداف هذا بما لا يستقيم معه، وهو قوله: "من حَيْثُ إن حذف القَوْل اختصارا، مَعَ كَونه مُقَدرًا فِي كثير من كتاب الله تَعَالَى".

---

(8) فتاوى ابن الصلاح ١/١٧٦. ونقله عنه النووي في الإرشاد ١/٤٨٥.
(9) التقريب والتيسير للنووي (ص: ٧٧)، وتدريب الراوي (١/٥٥١). والإرشاد للنووي ١/٤٨٤.
(10) شرح النووي على مسلم (١/٣٦)، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/١٠٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

فكيف يتم له الحكم بتخطئة هذا الأمر، مع استدلاله على عدم بطلان السماع بدلالة القرآن العزيز عليه كثيرًا؟! أليس هذا مما يدل على عكس مراد ابن الصلاح؟! فإن ورود الحذف كثيرًا في القرآن الكريم دال على الجواز، والأولى أن يُستدل به على صواب الحذف، وأن يرد به على من يميل إلى تخطئة هذا الحذف.

ولعل ما ذهب إليه ابن الصلاح، وتبعه عليه غيره ممن لخص كتابه أو استفاد منه، قد التزم به جل المحدثين في قراءتهم لكتب الحديث، وانتقل التزام تلك الشرطية إلى من بعدهم، وانتشر بين طلاب الحديث وقارئيه، فجل الكتب التي وصلت إلينا بعد ابن الصلاح يوجبون التصريح بالنطق بالقول المحذوف قبل صيغ التحديث، وعندهم خلاف في صحة الرواية مع حذف القول؛ مما أثار ردة فعل بعض العلماء، وصار بعض الأئمة يردون هذا القول وينكرونه على بعض المحدثين آنذاك، كما اشتهر إنكاره عن الشيخ عبد اللَّطيفِ بنِ عبدِ العزيزِ الشهير بابنِ المرحِّلِ (ت٧٤٤هـ) وغيره.

ويمكن تلخيص أدلة أصحاب هذا القول، وهم الموجبون للتصريح بالقول المحذوف، بما يأتي:

١- الدليل الأول: دليل الاستقراء، وهو الذي عبر عنه ابن الصلاح بأنه عادة المحدثين: وهو أنهم يحذفون قال إذا تكررت خطًا لا نطقًا.

٢- أن من أغراض حذفهم للقول الاختصار، حيث اعتبروا أن الاختصار مختص بالكتابة دون القراءة، وخصصوا جواز التقدير في الكتابة أما القراءة فأوجبوا فيها التنصيص بذكر القول! وهذان الدليلان مأخوذان من كلام ابن الصلاح الذي مر ذكره.

٣- كما استدلوا بأن الْأَصْلَ الْفَصْلُ بَيْنَ كَلَامَيِ الْمُتَكَلِّمين لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا، وَحَيْثُ لَمْ يُفْصَلْ فَهُوَ مُضْمَرٌ، وَالْإِضْمَارُ خِلَافُ الْأَصْلِ.[11]

وَهذا غير لازم لغة فقد أنكر بعض أَئِمَّةِ العربيةِ اشْتِرَاط الْمُحدثين التَّلَفُّظ بـ: قَالَ فِي أَثْنَاء الْإِسْنَاد[12] وهو الشَّيْخ العلاَّمةُ شهابُ الدينِ عبدُ اللَّطيفِ بنُ عبدِ العزيزِ ابنِ المرحِّلِ (ت٧٤٤هـ).[13]

---

(11) شرح التبصرة والتذكرة: (٤٩٦/١)، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١٠٩/٣).

(12) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي(٦٢٨/٣)، وشرح التبصرة والتذكرة لألفية العراقي (٤٩٦/١).

(13) هو الشيخ شهاب الدين أبو الفرج عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن جرير بن نعمة بن دواله المعروف بابن المرحّل، المتوفى في محرم سنة أربع وأربعين وسبعمئة. كان والده يبيع الرحال للجمال. وكان فاضلًا في العربية والقراءات وأخذ عنه ابن هشام، وهو الذي نوَّه به وعرّف به، وسمع الحديث من الشّهاب المحسني وغيره، وخرّج له ابن رافع "جزءًا" من حديثه وتصدر بالجامع الحاكمي. سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٣٠٠/٢) (٢٧١٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

ويمكن أن يستدل لأصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

١- الدليل الأول: -وهو مأخوذ من كلام ابن الصلاح السابق- أن حذف القَوْل اختصارًا مَعَ كَونه مُقَدرًا كثير فِي كتاب الله تَعَالَى.(14) والآيات في هذا أكثر من أن تحصى، نذكر منها على سبيل المثال: قوله تعالى: { ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ } [الرعد: ٢٣-٢٤]، على إضمار: يقولون سلام عليكم، وهذا الدليل وما جرى مجراه: كاف في جواز هذه المسألة.

٢- الثاني: ورود حذف القول في الحديث الشريف، وفي اللسان العربي، والشعر الفصيح، كما سيأتي إن شاء الله تعالى شيء من الأمثلة.

٣- من المقرر عند أهل العلم جواز حذف ما يعلم. قال ابن مالك:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ. بَعْدَ: مَنْ عِنْدَكُما؟
وَفِي جَوَابِ: كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ: دَنِفْ فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

قال ابن عقيل: يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل جوازًا أو وجوبًا، فذكر في هذين البيتين الحذف جوازًا، فمثال حذف الخبر أن يقال: من عندكما؟ فتقول: زيد، التقدير: زيد عندنا، ومثله في رأي: خرجت فإذا السبع، التقدير: فإذا السبع حاضر، قال الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنا، وأَنتَ بِمَا عِنْدَك راضٍ، والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

التقدير: نحن بما عندنا راضون.(15)

٤- أن ما ذكروه من الإلزام بذكر "قال" قبل التحديث واحتمال إبطال السماع به، يقال: إن هذا ليس من الأمور الاصطلاحية، ولم يرد في وجوبه نصوص عن أئمة الحديث، وليس هو بظاهر في مذهب المحدثين، ولا يتعلق بمنع الحذف مع

(14) ينظر: فتاوى ابن الصلاح ١/١٧٦. والإرشاد ١/٤٨٥.
(15) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/٢٤٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

وضوح المراد غرض، ولا يترتب له عليهم فائدة، وإنما قاله من قاله ظنًا أن اللفظ لا يستقيم لغة إلا بذكر: "قال"، وأنه لا يصح حذفها صناعة، وليس كما ظن؛ فوجب أن يتبع في ذلك في الصناعة الحديثية ما تقتضيه قواعد العربية.

٥- أن القراءة فرع عن الكتابة، فهي نطق بما هو مكتوب، فإذا أسقطت "قال" كتابة في الإسناد، صح إسقاطها قراءة، ويتأكد ذلك مع استقامة المقروء، وقد أشار بعض العلماء إلى ذلك ومنهم: أبو عبد الله محمد بن القاسم القصار (ت١٠١٢هـ) في قوله: "إن ما لم يكتب ولم يرمز له: لا يقرأ، وإن حذفه للعلم به جائز".[16]

٦- أن حذف القول سائغ جائز، وهو كثير في العربية:

قال أبو البركات الأنباري: وحَذْف القول في كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن يحصى.[17] وقال أبو البقاء العكبري: حذف القول لظهورِ معناه ... كثيرٌ في القرآنِ وكلامِ العربِ.[18] وقال ابن مالك: حذف القول استغناء عنه بالمقول مجمع عليه.[19] وقال ابن هشام: وحذفُ القَوْل كثير جدًّا، حَتَّى قَالَ أَبُو عَليّ الفارسي: (هُوَ من حَدِيث الْبَحْر.. قل وَلَا حرج). ودلّ على هَذَا الْعَامِل أنّ كل حكم ذكره المصنفون فهم قَائِلُونَ بِهِ. وكأنّ القَوْل مُقَدّر قبل كلّ مَسْأَلَة. وَهَذِه الْعلَّة قريبَة من الْعلَّة الَّتِي ذكروها لاختصاصهم الظروف بالتوسع فِيهَا، وَذَلِكَ أنّهم قَالُوا: إنّ الظروف منزلَة من الْأَشْيَاء منزلَة أَنْفسهَا لوقوعها فِيهَا وأنّها لَا تنفكّ عَنْهَا.[20]

٧- أَنَّ أَخْبَرَنَا وَحَدَّثَنَا بِمَعْنَى قَالَ لَنَا، إِذْ حَدَّثَ بِمَعْنَى قَالَ، وَنَا بِمَعْنَى لَنَا، فَقَوْلُهُ: "حَدَّثَنَا فُلَانٌ، حَدَّثَنَا فُلَانٌ"، مَعْنَاهُ: قَالَ لَنَا فُلَانٌ، قَالَ لَنَا فُلَانٌ. قال الحافظ ابن حجر: "وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي.. جَوَازُهُ فِي "قَالَ" يَعْنِي قَبْلَ: "ثَنَا"؛ لِأَنَّ "ثَنَا" بِمَعْنَى: قَالَ لَنَا، فَاشْتِرَاطُ إِعَادَةِ "قَالَ" لَيْسَ بِشَيْءٍ".[21] وقال السيوطي: و "هَذَا وَاضِحٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ. وَقَدْ ظَهَرَ لِي هَذَا الْجَوَابُ وَأَنَا فِي أَوَائِلِ الطَّلَبِ فَعَرَضْتُهُ لِبَعْضِ الْمُدَرِّسِينَ فَلَمْ يَهْتَدِ لِفَهْمِهِ؛ لِجَهْلِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ بَعْدَ نَحْوِ عَشْرِ سِنِينَ مَنْقُولًا عَنْ شَيْخِ

(16) انظر: خلاصة الأثر: ١٢١/٤، والسعادة الأبدية: ٤٤، ونشر المثاني: ٨٦/١ ، وصفوة من انتشر: ١٦.
(17) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٥٨٤/٢).
(18) التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٢٧٩).
(19) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٩٦/٢) وما بعدها.
(20) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٢٧)، والمسائل السفرية (ص: ٢٨).
(21) انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١١٠/٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

حكم لفظة "قال" في سند الحديث
للشيخ: مُحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي
(١١٧٢ - ١٢٢٧ هـ = ١٧٥٨ - ١٨١٢ م)

الْإِسْلَامِ[22]، وَأَنَّهُ كَانَ يَنْصُرُ هَذَا الْقَوْلَ وَيُرَجِّحُهُ"، قال السيوطي: "ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَيْهِ بِخَطِّهِ، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ".[23]. ونقل البقاعي، عن الحافظ ابن حجر، أنَّ "حدَّثَ" بمنْزلةِ "قَالَ"، و "نا" بمنْزلةِ "لنا" وَهُوَ إِذَا نطقَ بـ"قالَ" لا يكررُها، إنما يَقُول: "قَالَ لنا فلانٌ: حدَّثنا فلانٌ" فليكن "حدثنا" كذلك يقول: "حدثنا فلان حدثنا فلان".. وكانَ شيخُنا ينصرُ هَذَا القولَ ويرجحهُ.[24]

٨- ومن هذا أيضًا التضمين، وهو أن يضمن الفعل معنى فعل آخر، فيجعلون بعض الألفاظ بمعنى القول؛ مما هو في معناه: كالنداء والدعاء، والوصية، والوعد، والشهادة، والإيحاء، والأذان، فيجرونها مجرى القول في الحكاية دون تقدير قول محذوف مضمر، فتكون متضمنة معنى القول، مثل قوله: **(ق ڤ ڤ ڃ ڃ چ چ)** [القمر: ١٠]. على قراءة من قرأ بكسر "إني" حيث أجري الدعاء مجرى القول.[25]

وهكذا التحديث يجرى مجرى القول؛ فلا يحتاج إلى التصريح بالقول أو تقديره على هذا المذهب. وذكر ابن مالك أن ما كان في معنى القول مثل النداء والدعاء ونحوهما، إذا جاء بعد شيء منهما مقول ففيه مذهبان: أحدهما: أن يقدّر قول يكون به المقول محكيًا. وهذا قول البصريين. والآخر: أن يحكى المقول بما قبله إجراء له مجرى القول دون حاجة إلى تقدير، وهو قول الكوفيين[26]. وصحح الأول ابن مالك، وإلى اختيار مذهب الكوفيين ذهب ابن عصفور، قال: "وقد يجري مجرى القول، فتحكى بعده الجمل (رأيت وسمعت) وكل فعل معناه القول، نحو قرأت ودعوت وناديت..".[27]

٩- شأو الاختصار في اللسان العربي على ما يقتضيه الحال، وكونه من أقوى طرق البلاغة، وأسباب الإيجاز، فإذا اقتضى الإيجاز الحال، فيجب اعتباره في المقال. قال الزمخشري: وكما يجب على البليغ في مظانّ الإجمال والإيجاز أن يجمل ويوجز فكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل والإشباع أن يفصل ويشبع.[28]

---

(22) يعني: الحافظ ابن حجر.
(23) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٥٥٣/١).
(24) انظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية (١٨٢/٢). وانظر: فتح الباري (٦١٤/٦).
(25) ينظر: البحر المحيط في التفسير (١٢٩/٣)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١٣١/١٠).
(26) شرح التسهيل لابن مالك (٩٦/٢).
(27) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١٤٦/٦).
(28) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٧٨/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

١٠- أن المقدرات لا ينطق بها على أنها من كلام القائل، وقد اختلف في المقدرات هل هي من كلام المتكلم أم لا؟ إضافة إلى أن المقدر منه ما هو غير معين بذاته، بل منها مالا يجوز التلفظ به أصلًا كالضمائر المستترة وجوبًا. فلا يصح النطق بها.[29]

وهذه الاستدلالات وغيرها مما لم يذكر، ترجح ما ذهب إليه جمع من أهل العلم من عدم لزوم النطق بالقول قبل التحديث، وأن تركها فيه مندوحة، وأن الأمر فيها واسع. وأما نسبة القول الأول إلى عادة المحدثين؛ فهذا صحيح في حذف القول كتابة، ولكن ينازع القائل بأن من عادتهم التزام النطق بها، ويبعد أن يظفر بشيء يوجب التصريح في كلامهم.

١١- أنه قد ينشأ من النطق بالقول -بناء على مُرَاعَاة الْعَادة فِي حذف قَالَ فِي الْخط مَعَ وجوب النُّطْق بها- وهم في الصيغ، وتسمية الرجال، والحكم عليهم. والله أعلم.[30]

(29) قال الشيخ الشنقيطي: "وَمَعْلُومٌ فِي الْأُصُولِ أَنَّ دَلَالَةَ الْإِشَارَةِ، وَدَلَالَةَ الِاقْتِضَاءِ، وَدَلَالَةَ الْإِيمَاءِ، وَالتَّنْبِيهِ كُلُّهَا مِنْ دَلَالَةِ الِالْتِزَامِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ مِنْ دَلَالَةِ الِالْتِزَامِ اخْتُلِفَ فِيهَا هَلْ هِيَ مِنْ قَبِيلِ الْمَنْطُوقِ غَيْرِ الصَّرِيحِ، أَوْ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْهُومِ؟ وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ فِي مَرَاقِي السُّعُودِ بِقَوْلِهِ:
(١٣٧) وَفِي كَلَامِ الْوَحْيِ وَالْمَنْطُوقِ هَلْ *** مَا لَيْسَ بِالصَّرِيحِ فِيهِ قَدْ دَخَلْ.
(١٣٨) وَهُوَ دَلَالَةُ اقْتِضَاءٍ أَنْ يَدُلّ *** لَفْظٌ على مَا دُونَهُ لَا يَسْتَقِلّ.
(١٣٩) دَلَالَةُ اللُّزُومِ مِثْلُ ذَاتِ *** إِشَارَةٍ كَذَاكَ الِايمَاءَاتِ.. " إِلَخْ. أضواء البيان (٤٤٣/٤)، وانظر: منع جواز المجاز، ص: ٢٨، ونشر البنود على مراقي السعود (٩٠/١)، وينظر: مجموع الفتاوى (٣٢/١٨).

(30) انظر تفصيل هذا بالمثال في تعجيل المنفعة (٤٣٤/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

حكم لفظة "قال" في سند الحديث
للشيخ: مُحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي
(١١٧٢ - ١٢٢٧ هـ = ١٧٥٨ - ١٨١٢ م)

المبحث الخامس: أمثلة وشواهد لحذف القول

قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: "العرب تختصر الكلام ليخففوه لعلم المستمع بتمامه فكأنه في تمام القول..".[31]

وقال ابن الشجري: "فلما اتّسع حذف القول في كلامهم، استحسنوا إيقاعه على هذه الأشياء محذوفا".[32]

وذكر ابن هشام كثرة حذف القَوْل نَحْو قوله تعالى: { ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ} [الرعد: ٢٣-٢٤]..

حَتَّى قَالَ أَبُو عَليّ: [33] "حذف القَوْل من حَدِيث الْبَحْر قل وَلَا حرج".[34]

وقال الشنقيطي: "وَاعْلَمْ أَنَّ حَذْفَ الْقَوْلِ وَإِثْبَاتَ مَقُولِهِ مُطَّرِدٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَكَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ آنِفًا، لَكِنْ عَكْسُهُ وَهُوَ إِثْبَاتُ الْقَوْلِ وَحَذْفُ مِقْوَلِهِ قَلِيلٌ جِدًّا".[35]

وقال الزركشي: "قَدْ كَثُرَ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ حَتَّى إِنَّهُ فِي الْإِضْمَارِ بِمَنْزِلَةِ الْإِظْهَارِ".[36]

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ } [الزمر:٣]، أَيْ يَقُولُونَ: مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِلْقُرْبَةِ.

وَمِنْهُ: { ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ } [البقرة: ٥٧] أي وقلنا: كلوا أو قائلين.

وقوله: { ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ} [البقرة: ٦٠] أَيْ قُلْنَا.

وَقَوْلُهُ: { ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ} [البقرة:٦٣] أَيْ وَقُلْنَا خُذُوا.

وَقَوْلُهُ: { ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ } [البقرة:١٢٥] أَيْ وَقُلْنَا: اتَّخِذُوا.

وَقَوْلُهُ: { ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ } [البقرة:١٢٧] أَيْ يَقُولَانِ: رَبَّنَا.

---

(31) مجاز القرآن (١/١١١).

(32) أمالي ابن الشجري (٢/٤٠٨).

(33) هو الفارسي، وفي التبيين عن مذاهب النحويين (ص:٢٧٩)، قال عند هذه الآية: "حذفَ القول لظهورِ معناه وهو كثيرٌ في القرآنِ وكلامِ العربِ. وذكر فيه بعض الشواهد الشعرية".

(34) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٢٧).

(35) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣/٢٨٦)

(36) البرهان في علوم القرآن (٣/١٩٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

{ ۇ ۆ ۆ و و ۉ ۉ } [آل عمران: ١٠٦] أَيْ فَيُقَالُ لَهُمْ؛ لِأَنَّ أَمَّا لَا بُدَّ لَهَا فِي الْخَبَرِ مِنْ فَاءٍ فَلَمَّا أُضْمِرَ الْقَوْلُ أُضْمِرَ الْفَاءُ.(37)

وَقَوْلُهُ: { ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ } [ص:٥٢-٥٣] يُقَالُ لَهُمْ هَذَا.

وَقَوْلُهُ:{ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ } [الرعد:٢٣-٢٤] أي يقولون: سلام..

وقوله: { ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ } [الأنبياء: ١٠٣] أي يقولون لهم ذلك.

وَقَوْلُهُ: { ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ} [الواقعة: ٦٥-٦٦] أَيْ يَقُولُونَ: إِنَّا لَمُغْرَمُونَ أَيْ مُعَذَّبُونَ وَتَفَكَّهُونَ: تَنْدَمُونَ.

وَقَوْلُهُ عز وجل:{ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ} [السجدة: ١٢] أَيْ يَقُولُونَ: رَبَّنَا.

وقوله: { پ پ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ} [سبأ: ٢٣] أَيْ قَالُوا: قَالَ الْحَقَّ.(38)

وذكر ابن هشام كثرة حذف القَوْل.. ثم ذكر في حذف الْحَال وقال: "أَكثر مَا يرد ذَلِك إِذا كَانَ قولا أغْنى عَنهُ الْمَقُول.." (39) وَمثله { ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ} [البقرة: ١٢٧-١٢٩](40) وَيحْتَمل أَن الْوَاو للْحَال وَأَن القَوْل الْمَحْذُوف خبر أَي وَإِسْمَاعِيل يَقُول.(41)

وقال ابن مالك: فمن مواضع التقدير:

قوله تعالى: { ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ} [سورة هود: ٤٢].

وقوله عز وجل: { ک ک گ گ گ گ ڳ} [سورة إبراهيم: ١٣].

وقوله سبحانه: { ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ} [سورة يونس:٢٢].

وقوله تعالى: { ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ} [سورة الزخرف: ٧٧].(42)

---

(37) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٥٤/٤).

(38) البرهان في علوم القرآن (١٩٦/٣).

(39) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٢٧).

(40) أي يقولان: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص: ١٣٩) قال: وَهُوَ كثير فِي الْقُرْآن والْحَدِيث وَغَيره.

(41) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٣٠).

(42) شرح التسهيل لابن مالك (٩٧/٢)، وساق بعض الشواهد الشعرية، كما ذكر بعض الآيات التي فيها التصريح بالقول، كما ذكر أمثلة لبعض فروع هذه المسألة، فذكر أمثلة لإضافة قول وقائل إلى الكلام المحكي، وإغناء القول عن المحكي، والاستغناء في الصلة بالقول عن المحكي،

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

حكم لفظة "قال" في سند الحديث

للشيخ: مُحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي
(١١٧٢ - ١٢٢٧ هـ = ١٧٥٨ - ١٨١٢ م)

* ومن الشواهد قوله تعالى: { ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ} [الأنبياء: ٩٦، ٩٧] والتقدير: قالوا: يا ويلنا، فحذف القول.(43)

* قَوْله تَعَالَى { ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ } [آل عمران: ١٠٦] الأَصْل فَيُقَال لَهُم أكفرتم؟ فَحذف القَوْل اسْتغْنَاء عَنهُ بالمقول فتبعته الْفَاء فِي الْحَذف.(44)

* وَكَذَا قَالَ فِي آيَة الجاثية { □ □ □ □ □ □ □ □ □ } الْآيَة [الجاثية:٣١] أَصله فَيُقَال لَهُم ألم تكن آيَاتِي؟ ثمَّ حذف القَوْل وتأخرت الْفَاء عَن الْهمزَة.(45)

* قوله تعالى: { ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ } [سورة الأنبياء: ٣] أي تناجوا فيما بينهم بالتكذيب، ثم بين من هم، فقال: الذين ظلموا، أي الذين أشركوا. فالذين ظلموا، بدل من الواو في: "أسروا" وهو عائد على الناس المتقدم ذكرهم. قال المبرد: وهو كقولك: إن الذين في الدار انطلقوا بنو عبد الله، فبنو بدل من الواو في: انطلقوا، وقيل: هو رفع على الذم، أي هم الذين ظلموا. وقيل: على حذف القول، أي: يقول الذين ظلموا.(46)

* ومنه أيضًا: في صحيح البخاري (٦٣٩٠) عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُنَا هَؤُلاَءِ الكَلِمَاتِ، كَمَا تُعَلَّمُ الكِتَابَةُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ البُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ نُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ العُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَعَذَابِ القَبْرِ».(47)

أنواع حذف القول في القرآن الكريم:

وحذف القول في القرآن الكريم أنواع:(48)

والاستغناء بالمحكي عن القول.. إلخ.

(43) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٣٧٦/٢).

(44) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٠).

(45) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨١).

(46) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي (ص: ٣٠٢).

(47) وينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص: ١٨)، و(ص: ١٩)، ومشارق الأنوار (٣٤٢/١)، والكليات للكفوي: (ص: ٧١٢)، وفيه: وَقد كثر حذف القَوْل فِي التَّنْزِيل لِأَنَّهُ جَار فِي حذفه مجْرى الْمَنْطُوق بِهِ. وينظر: (ص: ٤٣٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

١- جاء حذف القول كثيرًا في القرآن الكريم، وأكثر حذف القول فيما كان حالًا مفردة، أو جملة فعلية فعلها مضارع.
٢- قدر فعل القول المحذوف مضارعًا وأمرًا، وفعلًا مبنيًا للمفعول، ماضيًا ومضارعًا، وقدر القول مصدرًا في بعض المواضع.
٣- إذا كان الفعل صالحًا لأن يكون بمعنى القول اكتفى بذلك الكوفيون وأجروه مجرى القول، أما البصريون فيقدرون قولًا محذوفًا.

حذف القول: والقول المحذوف حال.

١- { ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ} [البقرة:١٢٧]. إن جعلنا (وإسماعيل) معطوفًا كانت جملة (ربنا تقبل منا) معمولة لقول محذوف حال، أي قائلين وإن جعلنا (وإسماعيل) مبتدأ، والواو للحال كان القول المحذوف خبرًا، أي يقول ربنا.
٢- : { ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ } [الرعد:٢٣-٢٤] أي قائلين ذلك.
٣- { ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ } [الأنعام:٩٣] أخرجوا أنفسكم: معمولة لقول محذوف حال، أي قائلين.
٤ - { ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ } [الأعراف:٢٢] ألم أنهكما: معمولة لقول محذوف حال، أي قائلًا.
٥ - { ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ } [يونس: ٤٥] أي يتعارفون بينهم قائلين ذلك، أو نحشرهم قائلين.
٦ - { ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ } [يوسف: ٣٥] ليسجننه: جواب قسم محذوف، والقسم وجوابه معمول لقول محذوف، أي قائلين.
٧ - { ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ} [النحل: ٢٨] على إضمار القول، أي قائلين.
٨ - { ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ} [طه:٥٤] كلوا وارعوا أنعامكم: معمول لحال محذوفة أي فأخرجنا قائلين.
٩ - { ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ} [طه: ١٠٣] أي قائلين إن لبثتم إلا عشرًا.
١٠ - { ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ} [الأنبياء: ٦٥] لقد علمت: جواب قسم محذوف معمول لقول محذوف. في موضع الحال، أي قائلين لقد علمت.
١١ - { ے ۓ ۓ ﮲ ﮳ ﮴ ﮵ ﮶ ﮷ ﮸} [الفرقان: ٤١] أي قائلين.

---

(48) هذه الأمثلة موجودة في مصادر كثيرة من كتب التفسير والإعراب واللغة، اكتفيت بتلخيصها وترتيبها من دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢٧٨/١١) وما بعدها، و (٥٥٦/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

حكم لفظة "قال" في سند الحديث
للشيخ: مُحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي
(١١٧٢ - ١٢٢٧ هـ = ١٧٥٨ - ١٨١٢ م)

١٢- {ۈ ۇ ۆ ۆ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې } [فاطر: ٣٧] أي قائلين ربنا أخرجنا.

١٣ - {ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇ ۇ ۆ} [غافر: ٦٥] الحمد لله: معمول لقول محذوف هو حال، أي قائلين ذلك.

١٤ - { □ □ □ ثم □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □} [المدثر: ٤٠ - ٤٢] على إضمار القول أي قائلين.

١٥ - { □ □ □ □ □ □ □ □ بم بى □ □} [القمر: ٤٨] أي مقولًا لهم: ذوقوا.

القول المحذوف يقدر بمضارع في موضع الحال.

١ - { ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ} [٢:٢٨٥] أي يقولون: لا نفرق، والمحذوف حال أو خبر ثان.

٢ - { ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ } [آل عمران: ١٩١] الجملة محكية بقول محذوف، أي يقولون، وهذا الفعل في موضع نصب على الحال.

٣ - { ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ} [الأنعام: ١٢٨] فيه حذف القول، أي نقول، أو يقال لهم.

٤ - {ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ} [الرعد: ٢٣، ٢٤] الجملة محكية يقول بقول محذوف، أي يقولون: سلام عليكم.

٥ - { ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ} [الأنبياء: ٩٧] [الأنبياء:٩٧] يا ويلنا: معمول لقول محذوف، تقديره على قول بعضهم: يقولون، وهو في موضع الحال من الذين كفروا.

٦ - { ۈ ۇ ۆ ۆ ۅ ۅ ۉ ۉ ې} [غافر:٧] أي يقولون: ربنا واحتمل هذا المحذوف أن يكون بيانًا ليستغفرون فيكون في محل رفع، وأن يكون حالًا.

٧ - {ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ} [الدخان: ١٠-١٢] هذا عذاب: في موضع نصب بفعل القول المحذوف، وهو في موضع الحال، أي يقولون: ويجوز أن يكون إخبارًا من الله، كأنه تعجب منه.

٨ - { ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ } [التوبة:١٢٧] تقديره: يقولون: هل يراكم من أحد.

٩ - { ٱ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ } [البقرة: ١٢٧] أي يقولان ربنا.

١٠ - { ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ } [الأنبياء: ١٠٣] أي يقولون لهم ذلك.

١١ - {ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ} [السجدة:١٢] أي يقولون: ربنا.

تقدير القول المحذوف بفعل مضارع:

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

١ - { ڤ ڤ ڤ ڃ ڃ ڃ ڃ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڍ ڍ } [آل عمران: ٧٩] على إضمار القول، التقدير: ولكن يقول: كونوا ربانيين.

٢ - { ڈ ڈ ژ ژ ڑ } [الأنعام: ١٢٨] فيه حذف القول، أي نقول أو يقال.

٣ - { ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ } [الأنفال:٥٠] على إضمار القول، أي ويقولون: ذوقوا عذاب الحريق.

٤ - { ڈ ڈ ف ف ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ } [الأنبياء: ٣] أي يقول الذين ظلموا هل هذا إلا بشر، وحذف القول كثير في كلامهم.

٥ - { پ پ ڀ ڀ } [الحديد: ١٢] معمول لقول محذوف؛ أي تقول لهم الملائكة.

٦- { گ گ ں ڻ ڻ ڈ ڈ ۀ ہ } [آل عمران: ١٩١] أي: ويقولون: ربنا ما خلقت هذا باطلًا.

تقدير القول المحذوف بفعل ماض:

١ - { ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ } [١٨:٣٤] على إضمار القول، أي قلنا: سيروا.

٢- { ڭ ڭ ۇ } [نوح: ١٤] معمول لقال المضمرة، أي وقال وقد أضلوا.

٣ - { ٱ ب ب ب ب پ پ پ پ ڀ ڀ } [عبس ١٦- ١٧] أي قال: اذهب.

٤ - { ڦ ڦ ڄ } [البقرة:٦٣، ٩٣] أي قلنا لهم.

٥ - { ڀ ڀ پ پ ڀ } [الأعراف٧:١٧١] أي: قلنا.

٦ - { ڈ ڈ ڈ ڈ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ } [الأعراف٧:١٤٥] أي فقلنا له: خذها بقوة.

٧ - { ڈ ڈ ژ ژ ڑ ک ک ک ک } [البقرة٢:٦٢] أي قلنا.

٨ - { ڈ ڈ ٹ ٹ ڈ ڈ } [سبأ٣٤:٢٣] أي قالوا: قال الحق.

تقدير القول المحذوف فعل أمر:

١ - { ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ } [البقرة٢:١٨٦] أي فقل لهم إني قريب.

٢ - { ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە } [البقرة٢:٢٨٦] أي قولوا في دعائكم ربنا.

٣ - { ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ } [البقرة٣:٨] على إضمار القول، أي قولوا.

٤ - { پ پ ڀ ڀ ٺ } [التوبة:٢] أي فقولوا أيها المسلمون للمشركين: سيحوا.

٥ - { ڀ پ پ ڀ ڀ } [١٦:٥٥، ٣٠:٣٤] معمول القول محذوف، أي قل لهم تمتعوا.

٦ - { گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ } [الصافات٣٧:٣٥] أي قولوا: لا إله إلا الله، فأضمر القول.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

حكم لفظة "قال" في سند الحديث
للشيخ: مُحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي
(١١٧٢ - ١٢٢٧ هـ = ١٧٥٨ - ١٨١٢ م)

٧ - { ڈ ڤ ڤ ڤ } [٩:٧٦] على إضمار القول أي قولوا.

تقدير فعل القول المحذوف مبنيًا للمفعول:

١ - { ئه ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى } [يونس١٠:٥١] على إضمار القول، أي قيل لهم إذا آمنوا بعد وقوع العذاب: الآن آمنتم به.

٢ - { ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا } [الحج٢٢:٢٢] أي قيل لهم: ذوقوا عذاب الحريق.

٣ - { ۉ ۉ ې ې ى ى ئا } [٣:١٠٦] أي فيقال لهم: أكفرتم.

٤ - { ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ڻ ڻ ڻ } [التوبة٩:٣٥] أي يقال لهم: هذا ما كنزتم.

٥ - { ذ ث ث ڈ ڈ ٹ ٹ ڈ ڈ ڈ ڈ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ } [إبراهيم١٤:٤٤] على إضمار قول، والظاهر أن التقدير: فيقال لهم.

٦ - { ڈ ڊ ڋ ڌ ڍ ڎ ڏ ڐ ڑ ڑ ک ک ک ک } [غافر٤٠:٤٦] أي يقال لهم.

٧ - { ۉ ۋ ۋ ۅ ۅ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ } [٤٥:٢٨] معمول لقول مضمر، التقدير: يقال لهم اليوم تجزون.

٨ - { ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ی ی ئج } [٤٦:٢٠] أي فيقال لهم: أذهبتم.

٩ - { ٻ ٻ ٻ ٻ ٹ ٹ ٹ ٹ } [الرحمن٥٥:٤٣] أي يقال لهم: هذه جهنم.

١٠ - { ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ } [الحاقة٦٩:٢٣ - ٢٤] أي يقال لهم ذلك.

١١ - { ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ } [المرسلات٧٧:٣٨] أي يقال لهم: هذا يوم الفصل.

١٢ - { ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې } [النبأ٧٨:٣٠] على حذف القول، أي فيقال لهم.

القول المحذوف مصدر:

١ - { ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ } [السجدة٣٢:١٢] على إضمار (يقولون) وقدره بعضهم بقوله: يستغيثون بقولهم ربنا.

٢ - { ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ } [سبأ٣٤:١٠] بإضمار القول، إما مصدر أي قولنا: يا جبال فيكون بدلًا من فضلًا، وإما فعلًا، أي قلنا فيكون بدلًا من (آتينا)، وإما على الاستئناف.

تأويل ما هو بمعنى القول عند الكوفيين:

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

قد يأتي إضمار القول في بعض الجمل، ويختلف تقدير القول هل هو مقدر أو أن الفعل مضمن معنى القول، مثل:

١ - { ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ : ١٣٢].

إن جعل من كلام إبراهيم فعند البصريين على إضمار القول، وعند الكوفيين لا يحتاج إلى ذلك، لأن الوصية في معنى القول.

ومعناه: ووصى بها إبراهيم بنيه ونافلته يعقوب [illegible] عند البصريين. وعند الكوفيين يتعلق بـ(وصى)، لأنه في معنى القول. ونحو قول القائل:

رَجْلَانِ مِنْ ضَبَّةَ أَخْبَرَ[illegible] إنّا رَأَيْنَا رَجُلًا عرْيَانَا.

"بكسر الهمزة، فهو بتقدير القول عندنا، وعندهم يتعلق بفعل الإخبار".( )

٢- { ٥ ٦ ٧ ٨ ٩] إن كان قميصه: محكي بـ"قال" مضمرة عند البصريين، أو بشهد عند الكوفيين، لأن الشهادة قول من الأقوال.

٣ - {ٱ ٱ ٱ ٱ } [إبراهيم١٤:٧] لئن شكرتم: معمول لقول مقدر، أي قال، أو معمول (لتأذن) لأنه يجري مجرى القول.

٤- البصريون يضمرون القول بعد الأفعال التي بمعنى القول في الآيات السابقة، وقد أضمر القول أيضًا في قوله تعالى: { ٱ ٱ ٱ ٱ ٱ} [هود: ٢٥]. كسر الهمزة على إضمار القول.(50)

(49) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١٩١/١)، والزمخشري معدود من النحاة البصريين، وهذا معنى قوله عندنا في هذا السياق.

(50) انظر توجيهها على المذهبين السابقين في تفسير هذه الآية: تفسير الطبري (٣٧٨/١٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

حكم لفظة "قال" في سند الحديث

للشيخ: مُحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي
(١١٧٢ - ١٢٢٧ هـ = ١٧٥٨ - ١٨١٢ م)

القسم المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدًا لمن رفع الذين أوتوا العلم درجات، وخص من شاء بإيتاء الحكمة وفيها كثير من الخيرات، وصلاة وسلامًا تامَّين على أعلم من أسند عنه الحكماء والرواة، وأكمل من اهتدى بهديه الهداة، سيدنا محمد أشرف الخلق من كل ماض وآت، وعلى آله الأطهار السَّرَاة، وصحابته الذين هم للدين الحماة.

وبعد: فيقول أفقر الورى إلى العفو والغفران، الطيب بن عبد المجيد المدعو: ابن كيران، عامله الله بمحض الامتنان، وأفاض عليه شآبيب الرضوان: قد ورد الأمر المطاع من الحضرة العلية بالله، حضرة من أشرقت الأرض بنور مَعْدَلَته[51] وهداه، وجرت سيرته الحميدة، على مقتضى علومه الغزيرة الفريدة، ويداه يد خيرها يرتجى غايظة لعداه، نتيجة السادة القادة الجلة الأماجد الأعيان، أمير المؤمنين ذي المكارم مولانا سليمان، أدام الله ارتقاءه، وأجزل مثوبته وأحسن جزاءه، والله يبقيه لنا سالما والتبجيل والتعظيم بُرْدَاه- : أن أجمع ما تيسر لي في الحال، مما يتعلق بكلمة قال، الواقعة بين رجال سند الحديث ذكرًا وحذفًا، فبادرت إلى امتثال ما أمرني وإن كانت رتبتي في هذا المضمار خَلَفًا[52]، وبالله أستعين، فهو القوي المعين.

اعلم أن الكلام في هذه المسألة من جهتين:

من جهة الصناعة الحديثية، ومن جهة قواعد أهل العربية:

[الكلام على المسألة من جهة الصناعة الحديثية][53]:

فأما الجهة الأولى:

فقال الحافظ عبد الرحيم العراقي في ألفية الاصطلاح:[54]

قُلْتُ: وَرَمْزُ (قالَ) إِسْنَادَهًا يَرِدْ (قَافَهًا) وَقالَ الشَّيْخُ: حَذْفُهَا عُهِدْ

---

(51) بَسَطَ الْوَالِي عَدْلَهُ وَ (مَعْدَلَتَهُ) بِكَسْرِ الدَّالِ وَفَتْحِهَا. وَفُلَانٌ مِنْ أَهْلِ (الْمَعْدَلَةِ) بِفَتْحِ الدَّالِ أَيْ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ. ينظر: الصحاح(٥/١٧٦٠)، ومختار الصحاح (ص: ٢٠٢).

(52) الخَلَفُ: الْوَلَدُ الصَّالِحُ يَبْقَى بَعْدَ الإِنسان، والخَلْفُ: الطَّالِحُ. ومنه آية مريم (٥٩). وَقَدْ يُسَمَّى خَلَفًا، بِفَتْحِ اللَّامِ، فِي الطَّلاحِ، وخَلْفًا، بإِسكانها، فِي الصّلاحِ، والأَوّلُ أَعْرَفُ. ينظر: لسان العرب (٩/٨٤).

(53) ما بين المعقوفين إضافة من الباحث.

(54) ألفية العراقي (ص: ١٤٦) رقم (٦٠٦) و(٦٠٧). وانظر: شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (١/٤٩٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

خَطًّا وَلاَبُدَّ مِنَ النُّطْقِ...

قال شارحه الشيخ زكريا:[55]

(وقَالَ الشَّيْخُ) ابنُ الصَّلاَحِ: [56] (حَذْفُهَا) كُلّهَا (عُهِدْ) عِنْدَ الْمُحَدِّثِيْنَ (خَطًّا) حَتَّى أَنَّهُمْ يَحْذِفُونَ الأولى في مِثْلِ: عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رسول الله –صلى الله عليه وسلم–.

قَالَ ابن الصلاح: (ولاَ بُدَّ مِنَ النُّطْقِ) بِهَا حَالَ القِرَاءةِ، أي: لِلتَّمْييزِ بَيْنَ كَلامِ المتَكَلِّمِيْنَ.

ومَعَ ذَلِكَ صَحَّحَ في "فَتَاوِيه"[57] أنَّ عَدَمَ النُّطْقِ بِهَا لا يُبْطِلُ السَّمَاعَ، [أي: سماع الراوي الذي أسقطت بعده من الذي أسقطت قبله] وإنْ أخطَأَ فَاعِلُهُ.

وجَزَمَ بِهِ النَّوَوِيُّ في "شرحِ مُسْلِمٍ"[58] واستَظْهَرهُ في "تَقْريبه"[59]، قَالَ[60]: "للعِلْمِ بالمقْصُودِ"، قال: "ويكونُ هذا مِنَ الحذْفِ لدلالةِ الحالِ عَلَيْهِ".[61] انتهى.

وقوله: استظهره: أي: استظهر صحة السماع مع التخطئة في الحذف.

وانظر كيف تجتمع التخطئة مع تعليله بعلم المقصود من دلالة الحال؛ فإن حذف ما يعلم جائز؛ كما هو مشهور شايع.

ولذا جزم عبد اللطيف بن المرحّل –بكسر الحاء– بجواز الحذف، واستظهره الكرماني[62]. وهذا هو الحق كما سيتبين إن شاء الله.

---

(55) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٦١/٢). وما بين المعقوفين زيادة توضيحية من المؤلف.

(56) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٩٢ – ٣٩٣.

(57) انظر: فتاوى ابن الصلاح: ٢٦. وما بين المربعين إضافة من المؤلف على النقل لمزيد إيضاح.

(58) انظر: شرح صحيح مسلم ٢٨/١.

(59) التقريب: ١٣٩.

(60) أي النووي.

(61) شرح صحيح مسلم ٢٨/١.

(62) قال السخاوي: هَلْ يَكْفِي الِاقْتِصَارُ عَلَى النُّطْقِ بِالرَّمْزِ لَهَا؟ الظَّاهِرُ: نَعَمْ. وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْكِرْمَانِيُّ فِي "قَالَ" وَكَذَا فِي "ثَنَا" وَ "أَنَا" جَمِيعًا. ونص عبارة الكرماني: فينْبَغِي لِلْقَارِئِ أَنْ يَلْفِظَ بِـ"قَالَ" وَ "ثَنَا" وَ "أَنَا" صَرِيحًا، ولو تَرَكَ لكَانَ مُخْطِئًا، لَكِنَّ السَّمَاعَ صَحِيحٌ لِلْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ، وَلِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَى الْمَحْذُوفِ. الكواكب الدراري ٤٥/١، ٥٠، وانظر:٣/٢، وانظر تعقب السخاوي وابن حجر على هذه العبارة، في فتح المغيث ١٠٩/٣.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

ولا يقال وجوب ذكرها اصطلاح ممن ذهب إليه فلا يرد؛ إذ لا مشاحة في الاصطلاح.

لأنا نقول ليس هذا من الأمور الاصطلاحية ولا يتعلق بمنع الحذف مع وضوح المراد غرض، ولا يترتب له عليهم فائدة، وإنما قاله من قاله ظنًا أن اللفظ لا يستقيم لغة إلا بذكر: قال، وأنه لا يصح حذفها صناعة، وليس كما ظن؛ فوجب أن يتبع في ذلك في الصناعة الحديثية ما تقتضيه قواعد العربية.

وأما الجهة الثانية: أعني قواعد أهل العربية فالكلام فيها على نوعين:

ما يتعلق بحالة ذكرها، وما يتعلق بحالة حذفها.

أما ذكرها: فالكلام فيه من جهتي صناعة علم النحو، وصناعة علم المعاني:

فأما من جهة الصناعة النحوية:

[الكلام على المسألة من جهة الصناعة النحوية](63):

فاعلم أن حدَّث وأخبر وأنبأ أفعال متعدية إلى مفعولين، والمفعول الثاني يستعمل مصرحًا تارة ومجرورًا بالباء أخرى، كما في القاموس وغيره.(64) قال الله تعالى: " ڈ ڈ ڈ " [التحريم:٣]. " ک ک گ " [البقرة:٢٣].

وقد تضمن الثلاثة معنى أعلم فتتعدى إلى ثلاثة كما في الخلاصة(65) وغيرها، كقوله:

أوْ مَنَعْتُم مَا تُسْأَلُونَ، فَمَا حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَينَا الوَلاَءُ (66)

---

(63) ما بين المعقوفين إضافة من الباحث.

(64) الأصل في (نبأ، وأنبأ، وأخبر، وخبر، وحدث) تعديتها إلى مفعول واحد بأنفسها، وإلى آخر بحرف جر، نحو: أنبأت زيدًا بكذا، وأخبرته بالأمر، وقد يتعدى إلى اثنين بإسقاط الجار، كقوله تعالى: " ڈ ڈ ڈ " [التحريم/٣] وقد يتضمن معنى (أرى) المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، فتعمل عمله، نحو: نبأ الله زيدًا عمرًا فاضلًا، وخبرت زيدًا أخاك كريمًا، وحدثت عبد الله بكرًا جالسًا. ولم يثبت ذلك سيبويه إلا لـ (نبأ). شرح ابن الناظم على الألفية: (ص: ١٥٥).

(65) قال ابن مالك، في الخلاصة، باب أعلم وأرى، قال: إلى ثلاثةٍ رأى وعلما *** عدوّا إذا صار أرى وأعلما. ألفية ابن مالك (ص: ٢٤)، وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/٧٠).

(66) البيت من الخفيف، للحَارِث ين حِلِّزَة اليَشْكُري، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/١٠١)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/٧٠). حُدِّثْتُمُوهُ، الواو هذه نائب فاعل، والهاء، في محل نصب مفعول ثاني، له علينا الولاء الجملة اسمية في محل نصب مفعول ثالث.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

وقوله:

وما عَليكِ إذا أُخْبِرْتني دَنِفًا وغاب بَعْلُك يَوْمًا أنْ تعودِيني[67]

وقوله:

وَأُنْبِئْتُ عَمْروا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ[68]

وإذا تقرر هذا، فقول البخاري مثلًا: حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال حدثنا أبو الزناد: لم يُذكر فيه لحدث وأخبر إلا مفعول واحد؛ فيكون المفعول الثاني محذوفًا؛ **وحذفه يحتمل وجهين:**

أحدهما: أن يكون اختصارًا؛ لدلالة الجملة التي بعده عليه. فيكون مقدرًا، والحذف الاختصاري: ما يكون المحذوف فيه مقدرا لوجود ما يعينه ويدل عليه؛ فيكون التقدير: حدثنا أبو اليمان حديثه عن شعيب، أو بحديثه عن شعيب، ثم حذفه البخاري وفسره بقوله: قال أبو اليمان: أخبرنا شعيب خبره عن أبي الزناد، ثم فسره أبو اليمان بقوله: قال أي شعيب حدثنا أبو الزناد وهكذا.

الشاهد فيه: قوله "حدثنموه. له علينا الولاء" حيث أعمل "حدَّث" في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل، وهو ضمير المخاطبين، والثاني هاء الغائب، والثالث جملة "له علينا الولاء".

(67) البيت من البسيط، والشاهد فيه: قوله " أُخْبِرْتني دَنِفًا" حيث أعمل "أخبر" في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة، والثاني ياء المتكلم، والثالث قوله "دَنِفًا". والدنف المريض.
ينظر مع شواهد أخرى: شرح التسهيل لابن مالك (١٠١/٢)، وشرح الكافية الشافية (٥٧٢/٢)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٦٩/٢).

(68) البيت للأعشى ميمون بن قيس: [من المتقارب]
وأنبئت قيسًا ولم أبله ***كما زعموا خير أهل اليمن
فالتاء مفعوله الأول، و"قيسًا" الثاني، "وخير" الثالث، ومعنى أبله: أجربه. وفي شرح التسهيل لابن مالك (١٠٢/٢) ونُبِّئت قيسًا.. وفي تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٤٦٧)، وفي شرح التصريح على التوضيح (٣٨٧/١) وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٧١/٢) (١٤٠): وأنبئْتُ قيسًا.. انظر: المعجم المفصل في شواهد العربية (١٤/٨)، ومراجعه، وديوانه المجموع له (ص ٧٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

ثانيهما: أن يكون الحذف اختصارًا لتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة إلى المفعول الثاني فيكون محذوفًا غير مقدر. والمعنى: حصل لنا من أبي اليمان تحديث، ثم فسره البخاري بقوله: قال أي أبو اليمان أخبرنا شعيب، أي: حصل لنا منه إخبار، ثم فسره أبو اليمان بقوله، قال: أي شعيب، حدثنا أبو الزناد، أي حصل لنا منه تحديث وهكذا.

وعلى كلا الوجهين فجملة "قال حدثنا"، أو "قال أخبرنا": تحتمل أربعة أوجه:

الأول: أن تكون مفسرة، والمفسر إما المفعول المقدر إن قلنا: إنه حذف اختصارًا، كما قال الرضي وغيره في نحو: كتبت إليه أن قم[69]. أي: قولنا أن قم تفسير لمعمول مقدر لا لنفس كتبت، أي: كتبت إليه شيئًا أن قم، وقم هو الشيء المكتوب به، وإما الفعل نفسه إن قلنا: إن المفعول محذوف اختصارًا، كما قالوا في قوله: وتَرْمِيني بالطّرْفِ، أيْ أنْتَ مُذْنِب, أي: قوله: أي أنت مذنب، تفسير لترميني.[70]

---

(69) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٤١٨/٣).

(70) في المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: (ص: ٤٢٧) حرفا التفسير: وهما أي وأن.
أي المفسرة: تقول في نحو قوله تعالى: ﴿ۈ ۇٴ ۋ﴾ [الأعراف:١٥٥] أي من قومه كأنك قلت: تفسيره من قومه، أو معناه من قومه. قال الشاعر:
وترميني بالطرف أي أنت مذنب *** وتقلينني لكن إياك لا أقلي
وأما أن المفسرة فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول، كقولك ناديته أن قم، وأمرته أن اقعد، وكتبت إليه أن ارجع. وبذلك فسر قوله عز وجل: ﴿ڃ ڃ ڃ ڄ ڄ ڄ ڃ﴾ [ص:٦]، وقوله تعالى: ﴿ٻ ٻ ٻ ٻ﴾ [الصافات:١٠٤].
وفي كتاب سيبويه (١٦٢/٣): باب ما تكون فيه أن بمنزلة أي.
وذلك قوله عز وجل: ﴿ڃ ڃ ڃ ڄ ڄ ڄ ڃ﴾ [ص:٦]، زعم الخليل أنه بمنزلة أي، لأنك إذا قلت: انطلق بنو فلان أن امشوا، فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي، ومثل ذلك: ما قلت لهم إلاَّ ما أمرتني به أن اعبدوا الله. وهذا تفسير الخليل. ومثل هذا في القرآن كثير.
وأما قوله: كتبت إليه أن افعل، وأمرته أن قم، فيكون على وجهين: على أن تكون أن التي تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهي، كما تصل الذي بـ(تفعل) إذا خاطبت حين تقول أنت الذي تفعل، فوصلت أن بـ(قم) لأنه في موضع أمر كما وصلت الذي بتقول وأشباهها إذا خاطبت.
والدليل على أنها تكون أن التي تنصب، أنَّك تدخل الباء فتقول: أوعزت إليه بأن افعل، فلو كانت أي لم تدخلها الباء كما تدخلها الباء كما تدخل في الأسماء.
والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة أي، كما كانت بمنزلة أي في الأول.
وأما قوله عزَّ وجلَّ: "وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"، وآخر قولهم أن لا إله إلا الله، فعلى قوله أنه الحمد لله، ولا إله إلا الله. ولا تكون أن التي تنصب الفعل؛ لأن تلك لا يبتدأ بعدها الأسماء. ولا تكون أي، لأن أي إنما تجيء بعد كلام مستغنٍ ولا تكون في موضع المبنيّ على المبتدأ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

الثاني: أن تكون عطف بيان لجملة حدثنا قبلها.

الثالث: أن تكون بدلًا منه أو من المفعول المقدر إن قلنا: إنه محذوف اختصارًا لجواز إبدال الجملة من المفرد، كقوله:

إِلَى الله أَشْكُو بالمدِينة حَاجَة وبالشّام أُخْرَى كَيْفَ يَلْتقِيان[71]

وهو بدل بعض من مجمل للإيضاح والتفسير؛ كقوله: { ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ف ڈ ڈ ق ڈ ڈ} [الفرقان:٦٨-٦٩].

إلا أن هذا من بدل الفعل من الفعل، وما نحن فيه من بدل الجملة من الجملة، وهو بدل كل، وتغاير البدل والمبدل منه بالتفصيل والإجمال. وبه يتبين أن قول سعد الدين في المطول وغيره -أن بدل الكل لا يكاد يتحقق على الجمل-: فيه نظر.[72]

الرابع: أن تكون مستأنفة في جواب سؤال مقدر، كأنه لما قيل مثلًا: حدثنا أبو اليمان سأل السامع كيف حدثكم؟ أو ماذا حدثكم؟ فأجاب بقوله: قال أخبرنا شعيب، والمقول له أخبرنا شعيب كالبخاري كأنه قال: كيف أخبركم؟ أو ماذا أخبركم؟ فأجيب بقوله: قال حدثنا أبو الزناد، على حد: {ٹ ٹ ڈ ڈ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ}[البقرة:٦٧] الآيات.

فإن الجمل من قالوا كذا وقال كذا مستأنفة في جواب أسئلة مقدرة، فكأنه قيل: فماذا قال لهم؟ قالوا:.. فأجيب بقوله: "قالوا أتتخذنا هزوًا"، فكأنه قيل: فماذا قال لهم؟ فأجيب بقوله: "قال أعوذ بالله" وهكذا.

[الكلام على المسألة من جهة علم المعاني][73]:

وأما من جهة علم المعاني:[74]

ومثل ذلك: وناديناه أن يا إبراهيم. قد صدَّقت الرؤيا، كأنه قال جل وعز: ناديناه أنَّك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم.

وقال الخليل: تكون أيضًا على أي. وإذا قلت: أرسل إليه أن ما أنت وذا؟ فهي على أي، وإن أدخلت الباء على أنَّك وأنَّه، فكأنه يقول: أرسل إليه بأنَّك ما أنت وذا، جاز ويدلك على ذلك: أنَّ العرب قد تكلم به في ذا الموضع مثقلًا.

(71) قال أبو الفتح ابن جني: كيف يلتقيان بدل من حاجة، كأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما. شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٤٠)

(72) السَّعْد التَّفْتَازاني: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: (٧١٢-٧٩٣ هـ = ١٣١٢- ١٣٩٠م) من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس. كانت في لسانه لكنة. من كتبه (المطول) في البلاغة، و (المختصر) اختصر به شرح تلخيص المفتاح للقزويني. انظر: الأعلام للزركلي (٧/٢١٩). ينظر: المطول: ٤٣٦، والإيضاح في علوم البلاغة (٣/١١٤).

(73) ما بين المعقوفين إضافة من الباحث.

(74) ينظر: المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم للتفتازاني ص: ٤٤٣. وحاشية الجرجاني على المطول ص٢٨٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

فاعلم أن جملة: قال حدثنا، إذا كانت **مفسرة** لحدثنا السابق أو لعمومه المقدر فلا يصح عطفها على حدثنا؛ لأن العطف يقتضي المغايرة، وينافي التفسير، وإذا كانت **بيانًا** فلا تعطف أيضًا؛ لكمال الاتصال فكأنها نفس الأولى، إذ البيان نفس المبين والشيء لا يعطف على نفسه، كقوله تعالى: { ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ } الآية. [الأعراف: ١٢٠].

وكذا إذا كانت **بدلًا** لا تعطف لكمال الاتصال، كقوله تعالى: { ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ □ □ } الآية [الشعراء: ١٣٣].

إلا أن هذا بدل **بعض** ولابد، نعم يصح العطف بفاء الترتيب الذكري وهي التي **تعطف** المفصل على مجمله نحو: {ﯙ ﯚ ﯛ □ □ □ □ □ □} [هود:٤٥]، {فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً} [النساء: ١٥٣].

فيصح أن يقال: حدثنا أبو اليمان، فقال حدثنا شعيب؛ لكنه خلاف العادة إيثارًا لتكثير المعنى بتقليل اللفظ.

وكذا إذا كانت مستأنفة في جواب سؤال مقدر لا تعطف لشبه كمال الاتصال؛ لأن الأولى لما كانت منشأ السؤال المقدر ومقتضية له كان للثانية بها ارتباط واتصال.

وأما حذفها ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون على تقدير قال وإنما حذفت اختصارًا؛ للدليل، كما مر عن النووي وغيره، وهو جائز واقع كثيرًا، كقوله تعالى: { ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ } [آل عمران: ١٠٦]، أي: فيقال لهم: أكفرتم.

وقوله: {□ □ □ □ □ □} [الجاثية: ٣١] أي: فيقال: لهم ذلك.

قال في المغني بعد ذكر أمثلة من حذف الفعل، قال: وأكثر من ذلك كله حذف القول نحو: {ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ } [الرعد: ٢٣، ٢٤] أي: يقولون: سلام عليكم، حتى قال أبو علي: حذف القول من: "حديث البحر قل ولا حرج".(75)

وإذا قدرت كلمة قال فهي كالملفوظة، فيجري في التركيب من التوجيهات مثل ما جرى في ذكرها سواء.

الوجه الثاني: لا تقدر كلمة قال، **وفيه مذهبان:**

---

(75) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٢٧).
ونقلها: (هُوَ من حَدِيث الْبَحْر قل وَلَا حرج) عن أبي علي الفارسي: في المسائل السفرية (ص: ٢٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

أحدهما: مذهب الكوفيين أن جملة حدثنا أو أخبرنا ثانيًا هي المفعول الثاني بحدثنا الأولى على سبيل الحكاية والقصد إلى خصوص اللفظ كأنه قيل حدثنا فلان هذا اللفظ، وهو حدثنا أو أخبرنا فلان إلخ.

والحكاية عندهم كما تكون بالقول تكون بما فيه معناه، وخرجوا على ذلك قوله تعالى: { ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ } [البقرة: ١٣٢].(76)

فجملة "يا بني ... إلخ" محكية بـ(أوصى)، أي قالا لهم على وجه الإيصاء: يا بني.

وكذا قوله تعالى: { ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ} [هود: ٤٢].(77)

أي: قال له مناديًا: يا بني اركب معنا. وقراءة بعضهم: {ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ} [القمر: ١٠] بكسر همزة إن. أي: قال في دعائه إني مغلوب.

وقول الشاعر:

رَجلان من ضَبَّة أخبرانا: إنا لقينا رجلًا عريانا(78)

روي بكسر إن، أي: قالا في خبرهما: إنا لقينا، وعلى هذا فيقال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، على معنى حدثنا أبو اليمان وهذه اللفظة وهي أخبرنا شعيب إلخ.

أي: قال لنا في تحديثه هذا اللفظ بعينه وهو أخبرنا شعيب وقال في المعنى إلى قولك حدثنا أبو اليمان بإخبار شعيب إياه بكذا.

الثاني: مذهب البصريين: أن جملة حدثنا أو أخبرنا محكية أيضًا في موضع المفعول الثاني بحدثنا الأولى، لأن الحكاية عندهم لا تكون إلا بالقول فإن لم يوجد القول في اللفظ قدر، وعلى تقديره يخرجون الأمثلة السابقة، فيكون التقدير عندهم:

وأوصى بها إبراهيم بنيه فقال، أو قائلًا: يا بني.

ونادى نوح ابنه فقال: يا بني.

فدعا ربه فقال: إني مغلوب.

---

(76) انظر: المصدر السابق.

(77) انظر: السابق.

(78) في الخصائص لابن جني (٢/٣٤٠) بكسر همزة إن.

وذكر ابن الأنباري في الأضداد (ص: ٤١٤) أن ممَّا يجري مجرى الأَضداد قولهم: رَجُل، للرجل الواحد، ورَجْل للجماعة من الرجّالة، واحدهم راجل، فيجري مجرى قولهم: رَاكب، ورَكْب، وشارب وشَرْب، وصاحب وصَحْب، وذكر البيت.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

أخبرانا فقالا: إنا لقينا.

قال في المغني:[79] وَيشْهد لهم التَّصْرِيح بالْقَوْل فِي نَحْو { ى ي ي □ □ □ □ □ □ □ } [هود: ٤٥]، [وَنَحْو] { ٻ ٻ ٻ ٻ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ} [مريم: ٣، ٤].

وَقَول أبي الْبَقَاء -فِي: {گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ} [النساء: ١١] إن الْجُمْلَة الثَّانِيَة فِي مَوضِع نصب بـ(يوصي) كأن معناه يفْرض أَو يشرع هذا الحكم- إِنَّمَا يَصح على قَول الْكُوفِيّين.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيّ: الْجُمْلَة الأولى إِجْمَال وَالثَّانِية تَفْصِيل.[80]

وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهَا عِنْده مفسرة وَلَا مَحل لَهَا وَهُوَ الظَّاهِر. انتهى.[81]

وإذا فرعنا على قول البصريين من أن الحكاية خاصة بالقول فالتقدير في مسألتنا: حدثنا أبو اليمان قوله، أخبرنا شعيب، وكذا التقدير: أخبرنا شعيب قوله، حدثنا أبو الزناد.

فإن قلت: يلزم على هذا التقدير إعمال المصدر محذوفًا وهو ممنوع على الأصح.

قلت: يستثنى من قول المانعين لفظ القول لشيوع حذف القول وإغناء المقول عنه، ولأنه ليس محذوفًا حذفًا محضًا سد المقول مسده، ونيابته منابه، والدليل على ذلك: أن أحدًا لا يمنع مثل قول ابن مالك:

كالياء والكاف من ابني أكرمك والياء والهاء من سليه ما ملك[82]

أي من قوله: ابني أكرمك، ومن قوله: سليه ما ملك.

وقوله: كالله بَر والأيادي شاهدة.[83]

أي: كقولنا: الله بر، مع إبقائهم على امتناع حذف المجرور وإبقاء الجار؛ فدل ذلك على أن حذف القول كلا حذف لإقامتهم المقول مقامه، ولا يمكن تقديره معنى إلا مصدرًا لأن حرف الجر لا يدخل على غير الاسم.

---

(79) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٣٩).

(80) ينظر: تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/٤٨٠) ونصه: "وهذا إجمال تفصيله لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ.."

(81) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٤٠).

(82) ألفية ابن مالك مع شرح ابن عقيل (١/٨٩).

(83) ألفية ابن مالك مع شرح ابن عقيل (١/٢٠١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

ومثله في وجوب تقدير القول مصدرًا، قوله:

سمِعتُ: "الناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا" فقلتُ لصَيْدَحَ: انْتَجِعي بلالاَ [84]

أي: سمعت قول القائل: "الناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا"، وهذا مما يتعين فيه تقدير القول اتفاقًا؛ إذ الكوفيون وإن أجازوا الحكاية بما فيه معنى القول فليس سمعت في معنى قلت. وإن كان السماع لا يستلزم القول لكنه من غير فاعل السماع، ثم لا يقدر في هذا إلا مصدرًا أيضًا لأنه مفعول سمعت وهو لا يكون إلا اسمًا، فلزم من ذلك عمل مصدر "قال" محذوفًا ولا محذور فيه، كما علمت.

وبما قررته يظهر لك:

أن ترك ذكر "قال" أقل تكلفا في التوجيه؛ لإمكان جعل حدثنا أو أخبرنا ثانيًا مفعول حدثنا الأولى وسادًّا مسد مفعولها، على اختلاف المذهبين؛ فلا يحتاج إلى ما في التصريح بقال من دعوى حذف المفعول الثاني لحدثنا اختصارًا أو اقتصارا ثم ذكر ما يدل عليه من الجملة، كما مر تقريره.

ويظهر لك أيضًا:

أن ما نقله في الصفوة[85] عن أبي بكر بن يوسف المغارتي[86] من قوله:

"ولا بد للمحدث أن يقول بين التحديثين قال، وإلا كان مصحفًا وقارئًا لأمر لا معنى له". انتهى.

هو الذي لا معنى له؛ فإنه زاد على التخطئة بالتصريح بالتصحيف ونفي المعنى.

---

(84) في المقتضب (١٠/٤) الْبَيْت لذى الرمة برفع: "الناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا"، قال: لِأَن التَّأْوِيل سَمِعت من يَقُول: "النَّاس ينتجعون غيثا"، فَحكى مَا قَالَ ذَاك، فَقَالَ سَمِعت هَذَا الْكَلَام. انتهى.

ومنهم من نصب: الناس: وَلَا يجوز ذَلِك؛ لِأَن النصب يَجْعَل الانتجاع مِمَّا يسمع، وَمَا هُوَ كَذَلِك، وَإِنَّمَا الصَّوَاب أَن ينشد بِالرَّفْع على وَجه الْحِكَايَة، لِأَن ذَا الرمة سمع قوما يَقُولُونَ: النَّاسُ ينتجعون غيثا، فَحكى مَا سمع على وَجه اللَّفْظ الْمَنْطُوق بِهِ. درة الغواص في أوهام الخواص (ص: ٢١٤). وانظر: الحلل في شرح أبيات الجمل (ص: ٧٢).

(85) يعني: صفوة من انتشر، رقم (١٤٤) ص: ٢٠٧-٢٠٩ حيث يذكر طلبة المغرب وقلة اعتنائهم بالحديث وبمعرفة اصطلاحه، فيذكر أن بعض الطلبة كانوا يقرأون "الشفاء"، فكان القارئ، يقول: "حدثنا فلان، حدثنا فلان"، فقلت لهم: ما معنى حدثنا الثاني، هل مفعول الحديث الأول؟ وكيف تقولون فيه؟ فهلا جعلتم بينهما "قال"؛ ليصح المعنى؟ قال: "ولا بد للمحدث أن يقول بين التحديثين: قال، وإلا كان مصحفًا وقارئًا لما لا معنى له". انتهى.

(86) أبو بكر بن يوسف السُّجْتَانِيّ، ويعرف في مراكش بالمغارتي، توفي بمراكش سنة (١٠٦٣هـ).

مترجم في التقاط الدرر ص ١٣٣، ونشر المثاني: ٦٦/٢، وفهرسة أبي سالم العياشي المسماة: اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر ص: ١١٥-١١٦، والإعلام لعباس المراكشي ٢١٥/١ رقم (٦٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

حكم لفظة "قال" في سند الحديث
للشيخ: مُحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي
(١١٧٢ - ١٢٢٧ هـ = ١٧٥٨ - ١٨١٢ م)

على أن التصحيف في العرف هو تغيير النقط لا إسقاط كلمة.
ومنشأ مثل هذا: قلة التدرب بأسالب[87] الكلام، والتمرن بقواعد الأحكام.
والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما. [88]

(87) الأُسْلُوبُ: الوَجْهُ والمذْهَبُ. ويُجْمَعُ عَلَى أَسَالِيب. ينظر: تاج العروس (٣/٧١).
والأصل أن يكون الجمع أساليب، لكن: كل جمع تكسير على وزن: "فعالل" أو ما يشبهه، يجوز –ولو لم يحذف منه شيء بسبب الجمع– زيادة ياء قبل آخره إن لم تكن موجودة، وحذفها إن كانت؛ نحو: جعافر وجعافير، براثن وبراثين، وعصافر وعصافير.
وَيُقَال للسَّفِينَةِ: قُرْقُورٌ، وتجمع على قَرَاقِيرَ وقَرَاقِرَ. تاج العروس (١٥/٤٠٩).
هذا رأي الكوفيين، والسماع الكثير يؤيدهم، والأخذ برأيهم أولى، بالرغم من مخالفة البصريين الذين يخصون الحكم السابق بالضرورة، ويؤولون الأمثلة المسموعة، ويتكلفون في التأويل، ما لا يحسن قبوله، وبعض أئمة النحاة البصريين يؤيد الكوفيين..

انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (١/٤٦٥)، والنحو الوافي (٤/٦٦٥)، (٤/٦٧٢)، وضياء السالك (٤/٢٢٢).
(88) إلى هنا انتهى نسخ المخطوط. والله تعالى أعلم. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

الخاتمة:

من خلال عرض هذا الموضوع يتبين لنا:

١- هناك من المحدثين من أوجب التصريح بلفظ "قال" قبل صيغ التحديث وإن لم تكن مكتوبة.

٢- كما أن هناك من المحدثين من حكى الخلاف في صحة سماع من حذف "قال" قبل صيغة التحديث.

٣- من قال بوجوب التصريح بلفظة "قال" قبل صيغ التحديث، يصححون السماع مع قولهم بوجوب النطق، وإبطال السماع لأجل حذف القول قبل التحديث قول مردود: لم يقل به أحد من أئمة علماء الحديث.

٤- من أول من أشهر هذه المسألة ابن الصلاح في علوم الحديث، ثم تبعه عليه غيره.

٥- نسب ابن الصلاح اختياره إلى المحدثين، ولكنه لم يسم أحدًا من أئمة المحدثين، الذين سبقوه إلى هذا القول.

٦- الصحيح جواز حذف "قال" قبل صيغة التحديث، خلافًا لابن الصلاح؛ لأن ما لم يكتب ولم يرمز له، يصح عدم النطق به، كما أن من المتقرر في العربية أن حذف ما يعلم جائز، وأنه يجوز الحذف إذا دل عليه دليل.

٧- دلت الأدلة والشواهد على جواز حذف "قال" قبل صيغ التحديث، وهو كثير مشهور في القرآن الكريم، والحديث النبوي، ولغة العرب نظمًا ونثرًا.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

حكم لفظة "قال" في سند الحديث
للشيخ: مُحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي
(١١٧٢ – ١٢٢٧ هـ = ١٧٥٨ – ١٨١٢ م)

Word pronunciation: He said, in reading the prophetic Hadith

With a treatise to the Sheikh

Mohammed al - Tayeb bin Abdul Majid bin Kairan Al - Fassi

Study and investigation

Dr. Abdullah bin Rashid Al-Shubrumi.

Assistant Professor Section of Hadith UQ, SA

Abstract

This research on a scientific issue related to the term modern science, and remember in some scientific chapters for the correct reading of the Hadith. Scientists usually delete the word "said" among men in the Hadith, for the sake of brevity. Does reading differ from writing? Are there special conditions for reading that differ from writing? This article discusses this problem. Is deleting the word said among the narrators a problem and a mistake? And who is the first to discuss this subject from the scholars of Hadith? What does this issue have to do with scholars? The researcher mentioned the subject and discussed the most important, and reached the correct say according to the evidence.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

فهرس المراجع:

١. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ليحيى بن شرف النووي ٦٧٦هـ، تحقيق عبد الباري السلفي ط. مكتبة الإيمان المدينة المنورة.
٢. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، أحمد الناصري، ط. دار الكتاب المغرب.
٣. الأضداد ابن الأنباري المكتبة العصرية، بيروت.
٤. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي. دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت.
٥. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري. الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة.
٦. الأعلام خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين.
٧. اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر، فهرس أبي سالم العياشي، تحقيق نفيسة الذهبي، مطبعة النجاح الدار البيضاء.
٨. ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: العربي الفرياطي الناشر: مكتبة دار المنهاج.
٩. أمالي ابن الشجري. المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. المؤلف: عبد الرحمن الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

حكم لفظة "قال" في سند الحديث
للشيخ: مُحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي
(١١٧٢ - ١٢٢٧ هـ = ١٧٥٨ - ١٨١٢ م)

١١. البحر المحيط في التفسير. المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد الناشر: دار الفكر.
١٢. البرهان في علوم القرآن. المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ الناشر: دار إحياء الكتب العربية.
١٣. تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين. الناشر: دار الهداية.
١٤. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين الناشر: دار الغرب الإسلامي.
١٥. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي تحقيق محمد عوامة. ط دار المنهاج.
١٦. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل المؤلف: أبو حيان الأندلسي المحقق: د. حسن هنداوي الناشر: دار القلم.
١٧. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: دار هجر.
١٨. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي .
١٩. الجامع الصحيح، المؤلف : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى : ٢٥٦هـ)، حسب ترقيم فتح الباري، الناشر : دار الشعب. ط: الأولى ، ١٤٠٧.
٢٠. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب.
٢١. الخصائص المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٢٢. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. المؤلف: محمد أمين المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (المتوفى: ١١١١هـ)، الناشر: دار صادر .
٢٣. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط. الناشر: دار القلم، دمشق.
٢٤. دراسات لأسلوب القرآن الكريم المؤلف: محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر الناشر: دار الحديث، القاهرة.
٢٥. درة الغواص في أوهام الخواص. المؤلف: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)، المحقق: عرفات مطرجي. الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت.

٢٦. سلم الوصول إلى طبقات الفحول المؤلف: مصطفى بن عبد الله المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا.
٢٧. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس. محمد بن جعفر الكتاني. ط دار الثقافة.
٢٨. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. المؤلف: محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (المتوفى: ١٣٦٠هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي. الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان .
٢٩. شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك المؤلف : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر : دار التراث – القاهرة.
٣١. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت .
٣٢. شرح الكافية الشافية، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى.
٣٣. شرح النووي على مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٣٤. شرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي الناشر: هجر للطباعة والنشر .
٣٥. صحيح مسلم. دار الجيل ببيروت ، وطبعتها مصورة من الطبعة التركية المطبوعة سنة ١٣٣٤ هـ.
٣٦. صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، محمد بن الحاج الإفراني، ط. مركز التراث الثقافي المغرب.
٣٧. فتاوى ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: د. موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة العلوم والحكم.
٣٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة.
٣٩. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، المؤلف: زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ)، المحقق: عبد اللطيف هميم – ماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية.
٤٠. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

حكم لفظة "قال" في سند الحديث
للشيخ: مُحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي
(١١٧٢ - ١٢٢٧ هـ = ١٧٥٨ - ١٨١٢ م)

٤١. الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
٤٢. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي — بيروت.
٤٣. مجاز القرآن، المؤلف: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى — القاهرة.
٤٤. مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد.
٤٥. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المؤلف: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٤٦. المسائل السفرية في النحو، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة — بيروت.
٤٧. مشارق الأنوار على صحاح الآثار. المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ). دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.
٤٨. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح. المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ). المحقق: نور الدين عتر. الناشر: دار الفكر.
٤٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ). المحقق: د. مازن المبارك. الناشر: دار الفكر - دمشق.
٥٠. المفصل في صنعة الإعراب. المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم. الناشر: مكتبة الهلال — بيروت.
٥١. المقتضب. المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ). المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب. — بيروت.
٥٢. مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث.
٥٣. الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضرية عبد العزيز بن عبد الله مطبوعات وزارة الأوقاف بالمغرب.
٥٤. النكت الوفية بما في شرح الألفية. المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي. المحقق: ماهر ياسين الفحل. الناشر: مكتبة الرشد.
٥٥. النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٧٨٣- ٣٨٢٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

٥٦. النكت على مقدمة ابن الصلاح. المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ). المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج. الناشر: أضواء السلف – الرياض.